



مقال

عالم ترامب: اليوم الأول

لم يحز ترامب على
«نصر كبير، كما يردد
البعض (اف ب)»



عالم محسن

1- العلم

من الأمور التي خلفها ميشال فوكو، والتي يمكن أن تكون بالغة الإفادة للباحثين في العلوم السياسية الأميركية، فكرة أن الإحصاءات والبيانات و«الداتا» التي ننظر إليها على أنها اختزال وتوصيف وفي للعالم من حولنا (عدد السكان، مثلاً، وتفضيلاتهم وفئات الهوية التي يُقسّمون إليها) ليست «معطاة سلفاً» وموجودة في مكان ما، ثم نقوم نحن بـ«كتشافها» عبر الأرقام والإحصاء، بل أننا «نخلق» هذه الداتا حين ننتجها، وننشر معها صورة معينة عن «الواقع». هي ليست «خطأ» بالضرورة، ولكنها ليست الإمكانية الوحيدة لسرد الواقع، وليست محايدة، ويتم إنتاج هذه المعطيات ضمن عملية سياسية في العمق. هذا تمييز أساسي، وهو مثال واضح على العلاقة بين «المعرفة» و«القوة». فلنأخذ وحدة إحصائية يعرفها الجميع: الناتج القومي الإجمالي (GDP). العديد منا يرى العالم والدول من خلال هذا الرقم، ويعتبره «صفة طبيعية»، بديهية، لا يمكن تخيل الاقتصاد من دونها. ولكن مفهوم الناتج القومي لم يكن موجوداً في علم الاقتصاد حتى عهد الكساد الكبير، حين طلبت الحكومة الأميركية من الاقتصادي كورنيس أن «يصنع» هذا المؤشر، لأنها كانت تنوي إدخال تأثيرات معينة في الاقتصاد، واكتشفت أنها في حاجة إلى هذا النوع من المعرفة لتنفيذ سياساتها. بمعنى آخر، لم يكن وجود المؤشر طبيعياً ولا ضرورياً، وفي عالم سياسي مختلف كنا سنحلل الاقتصاد ونقسّمه ونتمثله عبر فئات مختلفة (لدى تيموثي ميتشل أيضاً مناقشة مثيرة عن انتشار وحدة الـ GDP لإدارة العالم في مرحلة ما بعد الاستعمار، وتقسيمه إلى وحدات «مستقلة» - هي الدول - متشابهة ومعزولة عن بعضها البعض، يمكن إدارة اقتصاداتها «من فوق»).

خبراء العلوم السياسية الأميركية لا يقرّون فوكو، وقد غاب عن العديد منهم هذا التفريق بين «الواقع» وبين التكنولوجيا السياسية (كالإحصاءات والانتخابات) التي تنتجها، التراكم الهائل «بنية تحتية» إحصائية في أميركا خلال العقود الماضية (بنيت بكلفة هائلة، ولا نعلم بمنئها في بلادنا) جعلت العلوم السياسية تتطور بشكل كمي يعتمد حصراً على المعادلات والأرقام. قد يكون عالم سياسة كتاباً كاملاً عن فلوريدا، مثلاً، من دون أن يزورها مرة واحدة أو يقوم بأي «بحث ميداني». ففي وسعك، من أي مكتب وحاسوب، أن تختار أي عينة جغرافية (ولو كانت عنواناً بريدياً صغيراً يسكن فيه مئات الأشخاص) وأن تعرف، في جزء من الثانية، كماً هائلاً من المعلومات عنهم: عددهم، أعراقهم، دخلهم، تعليمهم، الخ. والمقاربات الكمية، «العلمية»، التي تعتمد على الأرقام وتعتكك بنتائج قطعنة «عملية» (أي مفيدة للدولة) ستفوق يوماً على مقاربات تفسيرية، نظرية، نسبية في الحقل الأكاديمي.

مجال الاستطلاعات كان، حتى البارحة، فخر العلوم السياسية والمصدر الرئيسي لأدعاءاتها «العلمية»، وتميزها عن باقي العلوم الاجتماعية، للحدوث، فإن علم الإحصاء قد وصل فعلاً (بفضل التكنولوجيا السياسية) إلى درجة من الدقة تشبه السحر. يشرح لك اساتذة الإحصاء أنك اليوم، لو كنت تملك موارد غير محدودة ومستعد لوضعها في

الأوروبي، يقوم على دولة قومية، لها شعب ومواطنون، تختلف حقوقهم وامتيازاتهم وموقعهم - نوعياً - عن باقي الشعوب التي تقع تحت حكمها وتأثيرها. هذا التمييز بين مواطني «المركز» وباقي الشعوب أساسي وضروري لفهم عالمنا، وكل من يحاول أن يغطي هذا الواقع ويخفيه، حتى تحت شعارات تقدمية ظاهراً من نوع أننا «مواطنو كوكب واحد»، أو أن «الطبقة العاملة» هي هي في كل مكان، يهدف إلى تسطيح العالم وانعدام العدالة فيه. الطريف أن الكثير من النخب التي تتجاهل هذا الواقع تقضي قسطاً كبيراً من حياتها في البحث عن الجواز الأجنبي، وهم يعرفون جيداً الفرق بين أن تكون مواطناً في «العالم الأول» أو في «دول الجنوب». وهذا السعي نحو الموقع المحظي طبيعي وإنساني، ولكن يجب أن نكون واعين له (لا أذكر إن كان سلمان رشدي أو نابول هو الذي قال إن يوم حصوله على الجواز البريطاني كان أسعد يوم في حياته).

لهذا السبب، لا يمكن لترامب (أو بيرني ساندرز) أن يكون جذرياً أو ثورياً، مهما كان فحاً وصادماً وغريباً عن النظام. الهدف الأساسي لترامب وناخبيه هو الحفاظ على هذه «الميزة الامبريالية» التي يحصل عليها المواطنون الأميركيون، وزيادتها وتنميتها، وليس إعادة النظر بها (يقول سمير أمين إن الامبريالية لن تنهار حتى تقوم شعوب المركز، لا الأطراف، بالتخلي عنها نحو الشيوعية، وهم لن يفعلوا ذلك حتماً بالعدل أو بناني الشعوب، بل بحثاً عن نمط أرقى من الوجود الإنساني، وهرباً من حياة الوظيفة الرأسمالية والعبودية والقلق). كل ما في الأمر هو أن قسماً كبيراً من الأميركيين يريد الانترداد عن العولمة، ويعتبر أنها تقود إلى نزف المواطن الأميركي لامتيازاته، ويريد استردادها عبر نمط «قومي» وأكثر انعزلاً. هذه العودة إلى الحدود القومية، وشعارات العظمة لأميركا، لا يمكن أن تنتج سياسات تقدمية على مستوى العالم، بل قد يجعل أميركا أكثر شراسة وفاشية تجاه الغير. السيناريو الأفضل، بالنسبة لنا، هو أن تقع السياسة الخارجية في عهد ترامب في شلل وضعف، وأن يتشغل الرئيس بمشاكله الداخلية والمعارضة الشرسة التي تنتظره.

بسبب هذا التقسيم للعالم، أيضاً هناك شيء مهين للمكرامة الشخصية في أن يقوم عربي بالتماهي مع العملية الانتخابية كأنه مواطن أميركي، وأن يختار معسكراً ويشترك في النخب الأميركية فرحاً وخبيثاً، وقلقلها على الليبرالية والديمقراطية في أميركا. كما أسلفنا، من الطبيعي أن يسعى الإنسان في دول الجنوب إلى التماهي مع المواطنة (والثقافة) الأميركية الغالبة و«المميزة» في هذا العالم. ولكن فعل ذلك بعد أن تهاجر وتصبح جزءاً من النظام هو أمر، وأن فعله وانت مواطن عربي، يمكن أن نخطف حياتك في أي لحظة غارة أميركية، وأسلافها، قد حافظوا على كل الأنظمة الاستبدادية العربية، من دون استثناء. هم تعساء ومحبطون، ببساطة، لأنهم كانوا يريدون من هيلاري أن تقصفنا وقد خاب أملهم، فماذا تقول لهم؟

الديمقراطيين واوباما، وقبله كلينتون، ولم يحصلوا على شيء. توماس فرانك باحثٌ ومعلقٌ أميركي، اشتهر منذ أكثر من عقدٍ عبر كتاب اسمه «ما هو الخطأ في كينساس؟» يُشرح صعود اليمين في صفوف الطبقة العاملة الأميركية البيضاء، وتحول ولايات كانت ديمقراطية إلى «ولايات حمراء». يقول فرانك، تعليقاً على نتيجة الانتخابات، إنه كان من الممكن تسويق هيلاري بأكثر من طريقة، ولكن من المجنون أن يتم تقديم هذه المرشحة (الغارقة في مستنقع السياسة والفساد، والمعروفة بصلاتها بالمصارف، وحولها فضائح بالعثرات، ولا تعد الطبقات العاملة بشيء) على أن انتخابها يهدف إلى صد «مرشح يميني»! يصّر فرانك على أن ترامب لا يملك أي ذكاء سياسي، وحملته الانتخابية كانت فاشلة بالكامل، وفعل كل ما يمكن فعله خطأ (من شق حزبه إلى معاداة «فوكس نيوز»)، ومع ذلك انتصر. ليس بسبب ما يقول، بل لأن الناس تصوت ضد هيلاري وضد ما تمثله، وهم لا يصدقونها، ويكرهون الثقافة التي حولها، وهم مستعدون لفعل أي شيء للخلاص من تحكّم هذه المؤسسة وهؤلاء النخب الأميركية فرحاً وخبيثاً، من طراز ترامب.

3- الامبراطورية

يشرح سمير أمين أن من الفوارق الأساسية بين عهد الحداثة وما قبله، بين نظام الامبراطوريات «الكلاسيكية» وبين الامبريالية ونظام الدول الأمم اليوم، هو أن النظام الامبراطوري كان يقسم الشعوب التي تقع تحت حكمه بشكل «أفقي». هناك طبقة حكام صغيرة نسبياً (وهذه النخبة والبطانة تكون متعددة الأعراق والأديان، والباقي كله «رعية»). الحكام يستبدون بالناس كلهم ويستخرجون منهم الضرائب والجزية، ولكنهم لا يميزون بين عرق وآخر، فلا يكون التركي في الأناضول مفضلاً على العربي مثلاً، ولا وجود لشعب «مركز» متقدّم على المستعمرات والأطراف. أما في العهد الامبريالي، حاجج أمين، فقد أضحت القسمة «عامودية»، بمعنى أن التوسع الرأسمالي، منذ بداية الاستعمار

من النقاط الانتخابية لهذا السبب، فإن ترامب قد يحقق فارقاً معتبراً عن هيلاري في أصوات ممثلي الولايات (ربما يلامس الـ 290 صوتاً) حين ينتهي العد. حصل من قبل في تاريخ الولايات المتحدة أن خسر مرشح في التصويت الشعبي وفاز بالرئاسة، ولكن الفارق في الناتج الانتخابي في هذه الحالات يكون بسيطاً وضئيلاً. غير أن ترامب، بفضل اكتساحه لبسنلفانيا واوهايو وويسكونسن (وعلى الأرجح ميتشيجان)، أي كل مكان فيه أناس بيض، فهو لن يفوز فحسب، بل سينتصر بجدارة.

المشكلة هي أنه لا يمكن تفسير هذا الفوز، كما يفعل الكثير من أنصار هيلاري، عبر العنصرية واليمينية والشوفينية البيضاء. الأرقام تقول إن اللاتين والسود،

لا يمكن تفسير هذا الفوز عبر العنصرية واليمينية والشوفينية البيضاء

الذين يُفترض أن ترامب يهدهم ويحتقرهم، أعطوا ترامب أكثر مما أعطوا ميت رومني (المرشح الجمهوري السابق، وهو كان من قادة ذببة «الخيمة الكبيرة»)، وتحول الحزب الجمهوري إلى خيار

يجذب الأقليات والمهاجرين). هنا أيضاً خياراً ايديولوجياً في التفسير، النخبويون سيلومون الناس مجدداً، ويعتبرون أن اللاتين أصحاب الجنسية الأميركية كانوا يصوتون، بأناية، ضد أقرانهم من المهاجرين الجدد، ومثلهم السود. ولكن التفسير المقابل، الذي ينقد المؤسسة والحكام لا أفقر الفئات في المجتمع الأميركي بدعوى «الأنانية»، يقول إن الأقليات لم تصوت لهيلاري ببساطة لأنها لا تراها (كما يقدمها الإعلام الليبرالي) تقدمية وحليفة لهم، وأنهم جربوا حكم

استطلاع، فانت تقدر (نظرياً) على إنتاج توقعات لا ترقى إلى الشك أو الخطأ بأي هامش. وكانت احصائية بارعة مثل لورا ستوكر تخبر تلاميذها قبل أسبوع أو أكثر من الانتخابات الرئاسية أن فلانا سيفوز، وتكون دوماً على حق حتى البارحة، كان التشكيك في الاستطلاعات المحترفة، أو السخرية من توقعات نايت سيلفر، تبدو وكأنها سخرية من العلم، أو إنكاراً لنظرية

النشوء والارتقاء. هذا كله انتهى البارحة مع فوز دونالد ترامب، إذ تبين أن الاستطلاعات لم تكن مخطئة فحسب، ضمن هامش أو خارجه، بل كانت ببساطة بلا نفع، وقد قضينا أشهراً مع العلماء والإعلام نتابع بتشوق تطور «الرأي العام» في واقع لا علاقة له بالعالم الحقيقي. لماذا حصل ذلك: هل هي مشكلة منهجية لها علاقة بتغير السياق الاجتماعي (منذ بداية الألفية وتخلّى العديد من أبناء الجيل الجديد عن الهاتف الثابت، بدأت عملية اختيار العينة الإحصائية تواجه مشاكل؟) هل هي لأن المجتمع عصي على التعليب، وكلما خرجت تكنولوجيا تسمح بالتحكم به و«قرآته»، يتطور المجتمع بشكل يبطلها؟ أو هي لأن هدف الاستطلاعات، الناس، قد فهموا اللعبة ولم يعودوا يلعبونها، كمثال تقديم معلومات خاطئة في الاستبيانات (وهو ما أفعله، مثلاً، كلما اضطرت لماء استطلاع، واعتبر أن جمع معلومات عنك هو عملية عذائية وتطفلية؟) مهما يكن، فإن ادعاء قديماً عن العلموية، ومنهجاً كاملاً للنظر إلى المجتمع وتفسيره - بنيت حوله صناعة كاملة - قد تمّ نسفه البارحة، وكان أول ضحايا دونالد ترامب.

2- أميركا

في الحقيقة، لم يحز دونالد ترامب على «نصر كبير» كما يردد البعض، بل هو قد يخسر التصويت الشعبي بفارق بسيط عن هيلاري (100 - 200 ألف صوت). ولكن ترامب حقق «نصراً استراتيجياً»، بمعنى أن الأصوات تدفقت لصالحه تحديداً من قبل الطبقة العاملة البيضاء - التي كانت تصوت تقليدياً للديمقراطيين - في الولايات الحاسمة، حيث تسمح كمية صغيرة من الأصوات بتزجيج عدد كبير